الخـاتمة

فى نهاية الدراسة، يمكن التأكيد على عدد من النقاط الأساسية وذلك على النحو التالى:

١ ـ مع كـتـابة السطور الأخـيـرة من هذه الدراسـة يأتى تصـريح رئيس الوزراء الإسـرائيلى إيهـود أولمرت الذى اعترف فيه ضمنيا بامتلاك إسـرائيل أسلحة نووية وذلك فى مقـابلة له مع محطة تـليفزيونيـة ألمانية، حيث قال «أن إسـرائيل لا تهدد أى بلد بأى شىء ولـم تفعل ذلك قط وأقصى ما حـاولنا الحصول عليه لأنفسنا هو أن نكون قـادرين على العيش دون إرهاب لكننا لم نهدد أى شعب بالإبادة».

وأضـاف «أمـا إيران فـهى تهـدد صـراحـة وبوضـوح وعلنا بمحو إسـرائيل من الخـريطة فـهل يمكنكم إن تقـولوا أن الأمرين متسـاويـان عندمـا يتطلعـون لامـتلاك أسلحـة نووية مـثل أمريكا وفرنسا وإسرائيل وروسيا».

وإذا كان بعض الإسرائيليين قد اعتبر أن تصريح أولمرت هو زلة لسان وأنه يشير إلى انعدام الحذر وتشير الشكوك حول صـلاحية هـذا الرجل لهـذا المنصب؛ لأنه ألحق ضـررا بسيـاسـة الغمـوض النووى الإسرائيلى، فإن البعض الآخر رآها تمثل تغييرا فى سياسة توخى الغموض التى تتبعهـا إسـرائيل بخصـوص المسألة النووية، وفى هذا الإطار اعتبرت حركة حمـاس هذه التصـريحـات بأنهـا تلويح بالقـوة الإسـرائيلية فى مواجهـة الدول العـربيـة والإسـلامية وخـاصـة إيران التى تسعى إلى تطوير برنامجها النووى.

وجدير بالذكـر أن هذا التصريح قد جاء بعد أسبوع واحد من إعلان وزير الدفـاع الأمريكى المعين روبرت جيتس خـلال جلسـة اسـتمـاع فى مـجلس الشيـوخ أن إيران تسعى إلى الحصـول على قدرات نووية؛ لأن إسرائيل تمتلك سلاحًا نوويّا.

إذن أيّا كـان تفـسيـر هذا التـصـريح لأولمرت باعتـبـاره زلة لسـان أو عـدولا عن سيـاسـة الغـمـوض النووى، فـإن مـا يثبـتـه هذا التـصـريح بمـا لا يدع مـجـالا للشك هو واقع امـتلاك إسرائيل للأسلحة النووية والسؤال الذى يطرح نفسه ما هو موقف المجتمع الدولى إزاء هذه الحقيقة؟ وهـل ستستمر سياسة المعايير المزدوجة فى التعـامل الغربى مع قضية منع الانتشار النووى فى المنطقة؟.

وما هو موقف العرب من هذه «الحقيقة» التى بـاتت واضحة بما لا يدع أى مـجال لتجاهلها أو العـمل على أساس أنه «احتمـال». لقد وضع اعـتراف أولمرت العـالم العربى أمـام «واقع» لا

بد أن توضع إستراتيجية أخرى للتعامل معه بعد أن ظل يتعامل مع الموضوع مثل إسرائيل بنوع من اللاشفافية.

وهكذا فإن استمرار وجود إسرائيل خارج نظام منع الانتشار النووى لم يعد أمراً مقبولا، خاصة فى ظل الحملة الدولية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران، والتى تأتى بعد الغزو الأمريكى للعراق بزعم امتلاكه لأسلحة دمار شامل، والتى انتقلت معها عملية منع الانتشار إلى مستوى جديد يقوم على استخدام القوة العسكرية لتحقيق هذا الهدف.

٢ ـ إن سياسات منع الانتشار الافقى والتى التزمت بها الدول الغربية المالكة للسلاح النووى وفى مقدمتها الولايات المتحدة لم تفلح فى تحقيق هذا الهدف على نحو كامل فامتلاك الهند وپاكستان وإسرائيل ومؤخرا كوريا الشمالية لهذا السلاح إنما يؤكد عدم فعالية هذه السياسات والأطر والمؤسسات والقواعد القانونية التى وضعت لهذا الهدف، ويمكن القول أن الحالة الوحيدة التى تم فيها نزع السلام النووى كانت هى الحالة العراقية، والتى مثلت ـ كما سبقت الإشارة ـ نقلة نوعية فى سياسة منع الانتشار، ومن ثم فإذا لم يتم تفعيل هذه السياسات والأطر، وإذا لم يتم انتهاج معايير واحدة فى مواجهة هذا الخطر، فإن عملية الانتشار النووى ستستمر وستهدد العالم عامة ومنطقة الشرق الأوسط خاصة بأخطار غير محدودة.

٣ ـ إن القول بكون امتلاك إسرائيل للسلاح النووى لا يشكل أى خطورة لأنها دولة ديمقراطية، هو قول لا يمكن أن يصمد أمام حقيقة لجوء الولايات المتحدة وهى الدولة الديمقراطية الأولى فى العالم لاستخدامه ضد اليابان فى الحرب العالمية الثانية، دون أن تعبأ بالخسائر فى الأرواح والأموال والبيئة حينما رأت ـ من منظورها ـ أن استخدامه يحقق مصلحة قومية لأمريكا. وفى ضوء ذلك وفى ضوء ما رصدته الدراسة من حالات تشكل وضع الملاذ الأخير الذى قد يدفع الإسرائيليين إلى قرار استخدام القنبلة النووية، فإنه لم يعد مقبولا التسليم أو الارتكان إلى هذه المقولة لا دوليا ولا إقليميا.

٤ ـ الجهود الدبلوماسية العربية عامة والمصرية خاصة والتى تبذل لإدخال إسرائيل إلى نظام منع الانتشار النووى، هى جهود قوية وبناءة وينبغى أن تستمر حتى وإن كانت لا تلقى حتى الآن أى صدى إيجابى من قبل الغرب ومؤسساته. ولكن على الجانب الآخر فإن بناء رادع عربى على الأقل فوق تقليدى إن لم يكن نوويا هو أمر ضرورى لسد الفجوة الموجودة حاليا فى الرادع النووى، ولردع إسرائيل ـ ولو جزئيا ـ عن اللجوء إلى هذا السلاح.

٥ ـ وعلى المستوى السلمى للطاقة النووية فإن امتلاك الدول العربية عامة ومصر خاصة لبرامج نووية سلمية هو فى حد ذاته ـ وكما ذكرت الدراسة ـ شرط ضرورى مسبق لتحقيق الفعالية العسكرية فى مواجهة إسرائيل، حيث إنه يمثل أساس بناء قوة الدولة المعاصرة.

فالقدرة النووية السلمية هى رمز لنتائج عملية حضارية تراكمية متعددة الأبعاد، ولم يعد الأمر يسمح لنا بترف التفكير فى الدخول إليه من عدمه، لقد أصبح أمرا مفروضًا علينا إذا ما أردنا الحياة للأجيال المقبلة لقد أصبحت بمثابة معركة حضارة وحياة إما أن نكون أو لا نكون.

٦ ـ لقد أدركت إيران هذا الأمر ووعته جيدا وبدأت فيه ويبدو جليا أنها لن تتراجع أمام كل التحديات التى تواجهها. ولكن إيران ـ وكما أشارت الدراسة ـ تتسلح بعدد من مقومات القوة على المستويات المختلفة الداخلية (رأى عام متماسك وإجماع وطنى وديمقراطية بناءة ـ وقوة اقتصادية وتكنولوچية وعسكرية ضخمة لا يستهان بها) والإقليمية (احتياج الولايات المتحدة لها من ناحية لانتشالها من المستنقع العراقى، ولإعادة ترتيب الأوضاع فى منطقة آسيا الوسطى من ناحية أخرى، ولضبط سلوك حزب الله وحماس من ناحية ثالثة) والدولية (القدره الإيرانية على اللعب على التناقضات فى المصالح بين القوى المختلفة، والدعم الروسى الصينى القوى للموقف الإيرانى ناهيك عن ورقة النفط الإيرانى).

أضف إلى ذلك أن فشل الجيش الإسرائيلى فى القضاء على حزب الله فى الحرب الإسرائيلية اللبنانية الأخيرة قد أكسب إيران ورقة رادعة هامة تواجه بها التهديدات الأمريكية.

كذلك أيضا حرص الدول الإقليمية وفى مقدمتها مصر والسعودية وتركيا على تجنب الحل العسكرى إنما يمنح إيران قوة إضافية، فهذه الدول وإن كانت لا ترغب أن ترى إيران دولة ذات قدرات نووية عسكرية، وتؤكد ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ووقف أى محاولة للسباق النووى فى المنطقة، فإنها أيضا، ومن ناحية أخرى تؤكد حق الدول فى امتلاك برنامج نووى سلمى وفقا لما تنص عليه اتفاقية منع الانتشار، ومن ثم تؤكد أهمية الحل الدبلوماسى؛ لأنها تدرك أنها ستكون أول من يدفع ثمن الحل العسكرى.

إن جميع هذه العوامل جعلت إيران قادرة على إدارة «ازمة الملف النووى» بدبلوماسية أقل ما توصف به هو «الحرفية المستندة إلى القوة» وفى ضوء ذلك فإذا كان هناك عدة سيناريوهات تطرح للخروج من أزمة الملف النووى الإيرانى وتتراوح ما بين اللجوء المنفرد الأمريكى أو الإسرائيلى للأداة العسكرية، وخارج إطار التحالف الدولى، إلى الاحتفاظ بالوحدة الشكلية للتحالف الدولى والعودة إلى المفاوضات الممتدة والمطولة، مرورا بتسوية غير مكتملة تؤجل المشكلة ولا تحلها، ووصولا إلى قرار ضعيف وغير مؤثر بفرض عقوبات محدودة على إيران، فإن يصعب تصور سيادة السيناريو الأول فى ضوء المعطيات الإقليمية والدولية السائدة، ويبقى أن خيار العودة لطاولة المفاوضات أو الوصول إلى قرار ضعيف بفرض عقوبات محدودة وغير مؤثرة فى مجلس الأمن حفظا لماء وجه الولايات المتحدة الأمريكية

سيكون هو السيناريو الأرجح. وعلى الرغم من ذلك فإن إيران تحرص دائما على التلويح بردود فعل عنيفة فى حال فرض عقوبات عليها من جانب مجلس الأمن.

٧ـ وإذا ما حاولنا مقارنة الموقف الإيرانى بالموقف المصرى لنرى إمكانات تفعيل وإحياء برنامج نووى مصرى حقيقى فى ظل الدعوة التى أطلقها الحزب الوطنى على لسان السيد جمال مبارك رئيس لجنة السياسات بالحزب، فإنه يمكن أن نكتشف بسهولة ضآلة تلك الإمكانات، ومن ثم ضآلة احتمال إحياء فعلى للبرنامج النووى يستهدف المصلحة القومية المصرية ويمكن تلخيص عناصر المقارنة فى الآتى:

● فى حين أن هناك قراراً إستراتيچيا إيرانيا مستمراً بشأن تطوير البرنامج النووى والوصول إلى دورة الوقود الكاملة وإنتاج اليورانيوم المخصب، فإنه فى المقابل لا يوجد مثل هذا القرار الإستراتيچى بالنسبة لمصر، فقد صادف هذا البرنامج الإخفاق عدة مرات وكان السبب وراء ذلك غياب مثل هذا القرار الإستراتيچى المستمر.

● فى حين يتوفر الإجماع الداخلى بشأن البرنامج النووى الإيرانى فإن هناك افتقاراً لمثل هذا الإجماع على مستوى الشعب المصرى الذى ينقسم بين مؤيد ومناد بأهمية هذا البرنامج وأولويته، ومعارض له استنادا إلى أسس مختلفة: أمنية واقتصادية وبيئية... إلخ.

● فى حين أن البرنامج النووى الإيرانى تدعمه قدرة مالية فائقة بفضل فوائض البترول، فإن الافتقاد إلى مثل هذه القدرة المالية إنما يعرض أى محاولة فعلية لإحياء البرنامج المصرى لتحديات عديدة ويجعله خاضعا لجهات التمويل الخارجية وواقعا تحت التهديد بالتوقف فى أى لحظة قد تتعارض فيها السياسات المصرية مع سياسات تفضلها تلك الجهات.

● فى حين توجد قوى دولية تدعم البرنامج النووى الإيرانى بقوة وفى مقدمتها روسيا والصين، فإن مصر تفتقر إلى مثل هذا الدعم، والواقع أن الموافقة الأمريكية على استئناف مصر للبرنامج النووى ـ كما سبق أن ذكرت الدراسة ـ له العديد من المبررات باستثناء الرغبة الأمريكية الحقيقية فى أن ترى مصر قوة نووية فى مواجهة إسرائيل حتى ولو كانت فى إطار سلمى.

● فى حين تمتلك إيران القاعدة التكنولوچية والصناعية والفنية المتقدمة اللازمة للإبقاء على تطوير برنامجها النووى فإن مصر تفتقر إلى مثل هذه القاعدة وهو الأمر الذى يجعلها فى النهاية أيضا تخضع لقوى خارجية سبق وأن سحبت دعمها الفنى والتكنولوچى (والمالى أيضا) لمثل هذا البرنامج.

وإذا كان ذلك مردوداً عليه بأن إيران قد استعانت بخبرات أجنبية فى فترات سابقة وأن مصر بالمقابل يمكنها أن تفعل الشىء نفسه خاصة وأنها تمتلك من الخبرات والكفاءات البشرية

ما يمكن أن يدعم برنامجها، فإنه يمكن القول إن إيران قد استطاعت استغلال فرص كانت سانحة فى فترات سابقة فى وقت عجزت فيه مصر عن ذلك، وربما أن تلك الفرص لم تعد سانحة بمثل ما كانت من قبل أمام مصر، ولكن تظل الكفاءات والخبرات البشرية المصرية عاملا هاما فى هذا المجال، وإن كان عاملا منقوصا.

● تملك إيران العديد من الأوراق الضاغطة وعناصر الردع فى مواجهة القوى الخارجية المعارضة لبرنامجها النووى، وهو الأمر الذى تفتقر إليه مصر إلى حد بعيد، بل على العكس فإن عليها الكثير من القيود التى ربما تمنعها من العمل قدما فى طريق تطوير القدرات النووية السلمية، وهى فى المقابل لا تملك إستراتيجية واضحة تؤمن إمكانية مواجهة تلك القيود.

ولكن على الرغم من أن هذه المقارنة ربما لا تكون فى صالح البرنامج النووى المصرى المأمول فإنها لا تعنى أبدا تخلى مصر عن هذا البرنامج، ولكن ما تعنيه هو ضرورة العمل الحقيقى والجاد والمخلص من أجل توفير مختلف الأسس والقواعد التى يمكن أن تبنى عليها برنامجا نوويا مصريا، حتى لا يكون الأمر مجرد «فرقعة سياسية» لأهداف معينة أو مجرد استجابة لرغبة أمريكية تريد توريط مصر فى صراعها مع إيران واستخدامها كمجرد أداة للضغط على الدول الأعضاء فى مجلس الأمن من أجل استصدار قرار ضد ايران قبل أن تتحول المنطقة إلى حلبة للصراع والتنافس النووى.

إذن فهذه المقارنة ليس المقصود بها على الإطلاق القول باستحالة تطوير برنامج نووى مصرى، لأنه وكما ذكرت من قبل أصبح مسألة حياة وليس المقصود أيضا الدعوة للاعتماد على الخارج كليةً فى صورة استيراد مفاعلات «تسليم مفتاح»، وإنما المقصود به أن تعمل مصر ومن الآن من أجل أن يكون هناك قرار إستراتيجى مستمر لتطوير البرنامج النووى يستند إلى أسس حقيقية قابلة للحياة والبقاء ولا يخضع لحسابات ومصالح القوى الخارجية التى يمكن أن توقفه فى أى لحظة كما حدث من قبل، فالمطلوب العمل من الآن على كافة الأصعدة الاقتصادية والتكنولوچية والدبلوماسية والمجتمعية، من أجل توفير تلك الأسس الحقيقية التى يمكن أن يقوم عليها برنامج نووى مصرى قوى ومستمر.